

التقرير الإقتصادي السنوي للعام 2007 مقارنة مع العام 2006



غرفة تجارة عمان

إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والإتفاقيات الدولية

إعداد
صبري الخصيب

نيسان 2008

التقرير الإقتصادي السنوي للعام (2007) مقارنة مع العام (2006)

المحتويات

1. مقدمة .
2. الناتج المحلي الإجمالي .
3. المالية العامة :
 - الإيرادات والمنع الخارجية .
 - إجمالي الإنفاق .
 - العجز المالي .
 - المديونية الخارجية والداخلية، والقروض الخارجية المتعاقد عليها 0
 - التخاصية: الموقف المالي، مصادر عوائدها وإستخداماتها 0
4. التجارة الخارجية :
 - الصادرات الوطنية (التوزيع الجغرافي / التركيب السلعي) .
 - السلع المعاد تصديرها .
 - المستوردات الخارجية (التوزيع الجغرافي /التركيب السلعي).
5. المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار .
6. الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة .
7. نشاط بورصة عمان .
8. نشاط المدن الصناعية .
9. نشاط المناطق الحرة.
10. نشاط ميناء العقبة .
11. النشاط السياحي.
12. الشركات المرتجعة.
13. التسهيلات الإئتمانية .
14. الرقم القياسي لتكاليف المعيشة .
15. المراجع الرئيسية .

التقرير الإقتصادي السنوي للعام (2007) مقارنة مع العام (2006)

مقدمة :

استمرت القطاعات الإقتصادية المختلفة بالتفاعل والإنسجام مع مراحل النمو والتطور التي يشهدها الاقتصاد الوطني، فقد حققت هذه القطاعات معدلات نمو إيجابية كان لها أكبر الأثر في المحافظة على مستوى معقول من نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2007، بالرغم من الصعوبات والتحديات التي إنعكست سلباً على هذه القطاعات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات عالمياً بشكل غير مسبوق، مما يدل على متانة القواعد الإقتصادية التي ترسخت بفضل الجهود المتواصلة للإصلاح والتأهيل التي يعمل القطاعين العام والخاص كليهما على تبنيها وإنتهاجها بشتى الوسائل والإمكانات المتاحة، لا سيما ما يتعلق منها بالإنتتاح الاقتصادي ورفع مستوى جودة المنتجات الوطنية، ومواصلة تحديث التشريعات التي من شأنها تفعيل مبدأ حرية السوق ورفع كفاءته وفاعليته وتحسين مستوى تنافسيته وإنتاجيته، إلى جانب مواصلة إصلاح وتحديث المؤسسات العامة المختلفة، وتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية الذي أصبح يُعد من أبرز عوامل الإصلاح الإداري والتطور التقني الهادف إلى رفع مستوى الكفاءة وترسيخ مبدأ الشفافية.

وبالرغم من الخطوات الإيجابية التي خطاها الاقتصاد الأردني خلال العام 2007، إلا أن هنالك العديد من الاختلالات التي ما تزال تحول دون نمو اقتصادنا الوطني بالشكل المنشود، وهي اختلالات هيكلية ناجمة عن إتساع الفجوة بين نمو السكان وحجم الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى استمرار ارتفاع معدل التضخم وإزدياد مستوى الفقر والبطالة، ونفاق حجم المديونية العامة التي تستنزف اعباء خدماتها جانباً كبيراً من الموارد المالية المحدودة للمملكة.

وعليه، فإن الوضع الراهن للإقتصاد الوطني يتطلب تضافر جهود مختلف القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، العامة منها والخاصة، للإسهام في تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية، سعياً لمكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة اللتين تتصدران مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية منذ عشرات السنين. إلى جانب العمل على تعزيز الإنتاجية وحركة الإستثمارات وتوسيع قاعدة الصادرات الوطنية للوصول إلى مستويات معقولة من فرص العمل الجديدة وتحسين مستوى دخل الفرد، مع التأكيد على أهمية التنسيق المستمر بين القطاعين العام والخاص في مختلف المجالات ذات الصلة بإصدار التشريعات وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تؤثر على نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة.

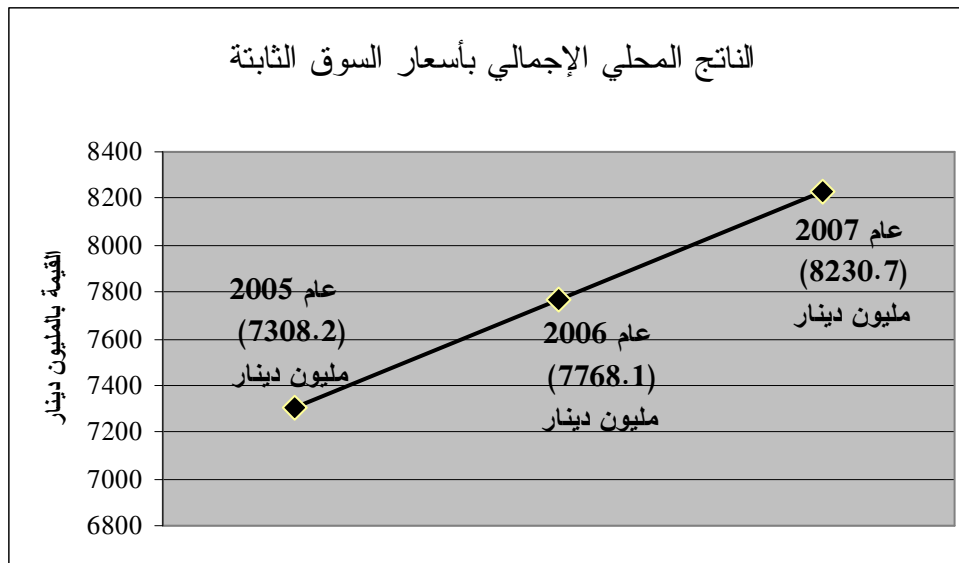
الناتج المحلي الإجمالي :

واصل الاقتصاد الاردني تحقيق نموه المضطرب بمختلف القطاعات خلال العام 2007 ، فقد أظهرت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي (الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة) أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للعام 2007 قد بلغ (8230.7) مليون دينار ، مقابل (7768.1) مليون دينار للعام 2006 ، وبنسبة نمو مقدارها (6%) .

أما معدل النمو بأسعار السوق الجارية فقد بلغ 12.3% ، ليصل الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية إلى ما مقداره (11225.3) مليون دينار خلال العام 2007 ، مقابل (9997.4) مليون دينار في العام 2006 .

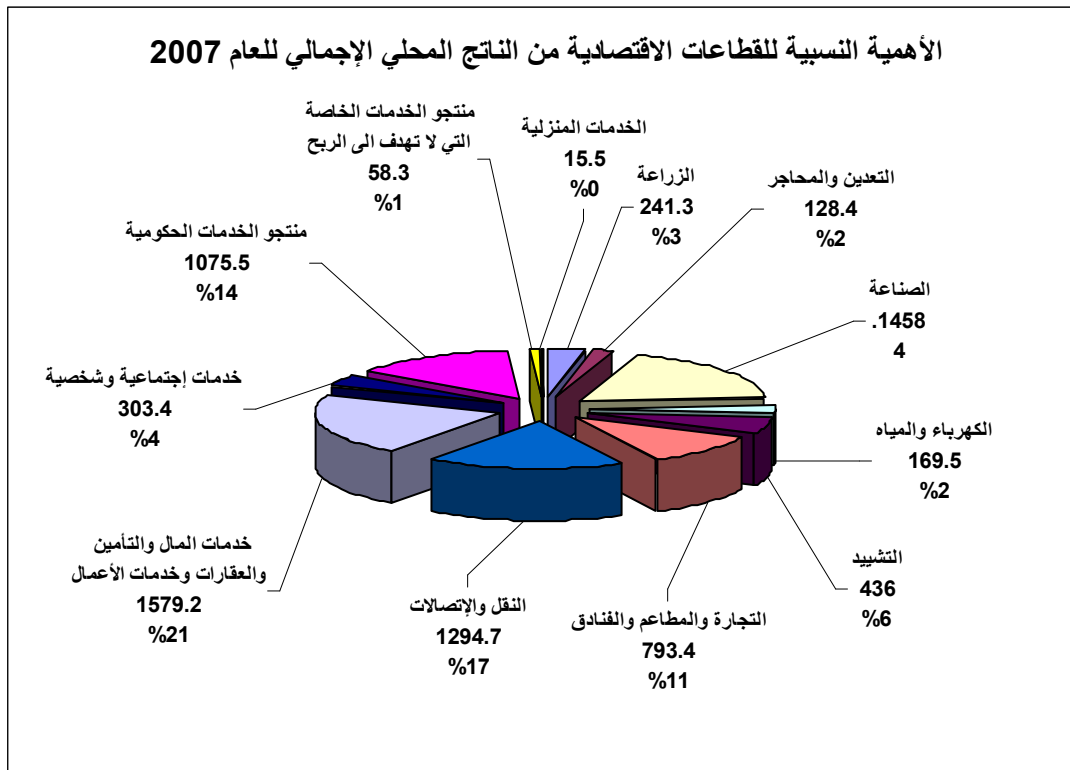
وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، فقد شهد ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة ، إذ ارتفع تدريجيا من (1235) دينار للفرد سنويا خلال العام 2000 ، ليصل إلى (1961) دينار للفرد في العام 2007 ، أي بزيادة مقدارها (58.8%) .

وبالمقابل، بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 5.4% في العام 2007 مقارنة مع 6.2% في العام 2006 (حسب مصادر دائرة الاحصاءات العامة). أما معدل البطالة في العام 2007 فقد تراجع إلى مستوى 13.1% مقارنة مع 14% للعام 2006 .



ويستند نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة على نمو مختلف القطاعات الإقتصادية، حيث نما قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة (5.1%) ، قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة (4.3%)، قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (4.9%)، قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية بنسبة (9.7%)، قطاع الصناعة بنسبة (4.7%)، قطاع الانشاءات بنسبة (8%) ، قطاع الكهرباء والمياه بنسبة (4.7%)، قطاع المال والتأمين بنسبة (15.5%) ، قطاع العقارات بنسبة (3.2%)، في حين تراجع كل من قطاع التعدين بنسبة (-8.3%)، وقطاع الزراعة وصيد الاسماك بنسبة (-3.3%).

« وفيما يلي رسم ايضاحي يبين قيمة مساهمة القطاعات الإقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لكل منها :



المالية العامة :
أولاً : الإيرادات والمنح الخارجية :

بلغت قيمة الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال العام 2007 ما مجموعه (3971.5) مليون دينار مقابل (3469) مليون دينار خلال العام 2006، أي بزيادة مقدارها (502.5) مليون دينار وبنسبة نمو (14.4%) ، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات المحلية بما نسبته (14.7%) ، وإنخفاض المنح الخارجية بشكل ملحوظ وبنسبة (40.1%).

وارتفع حجم الإيرادات المحلية لتبلغ خلال العام 2007 ما قيمته (3628.1) مليون دينار مقابل (3164.4) مليون دينار خلال العام 2006 ، بزيادة (463.7) مليون دينار وبنسبة مقدارها (14.7%).

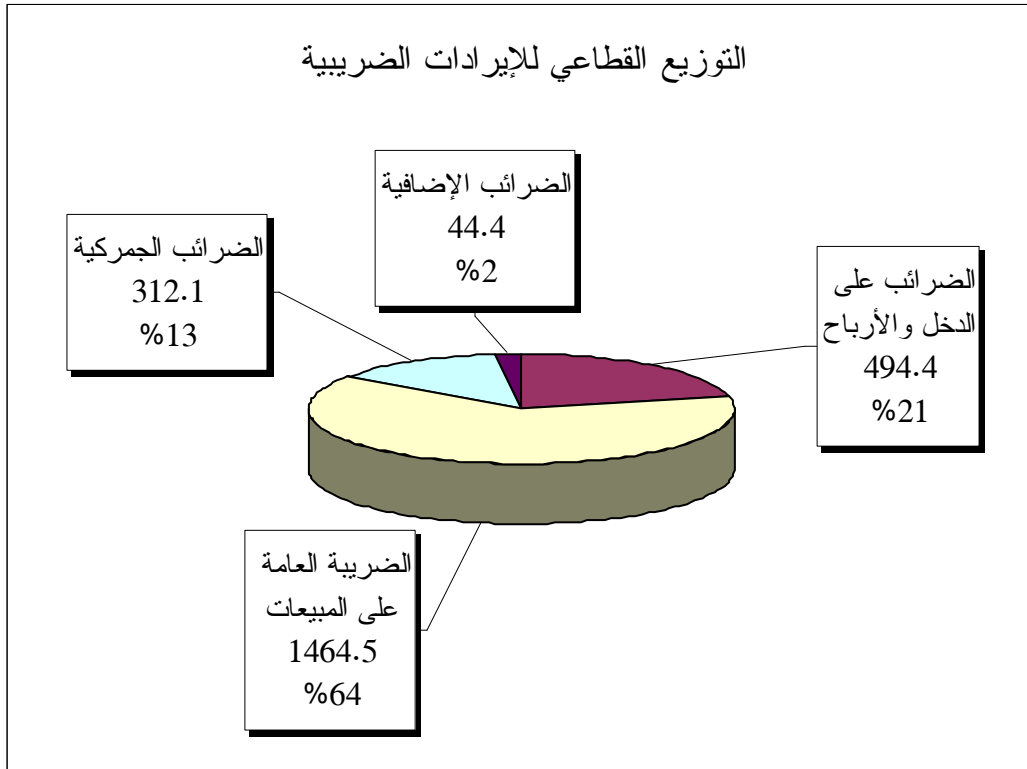
فقد بلغ حجم الإيرادات غير الضريبية ما مجموعه (1104.6) مليون دينار، مقابل (987) مليون دينار خلال العام 2006 وبنسبة نمو مقدارها (11.9%) وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لإرتفاع حصيلة الرسوم بنحو (47.2) مليون دينار والذي كان مدفوعاً بشكل رئيس من ارتفاع حصيلة رسوم تسجيل الأراضي والرخص بفارق (8.9) مليون دينار، إلى جانب ارتفاع حصيلة الفوائد والأرباح بفارق (46.3) مليون دينار.

فيما بلغ حجم الإيرادات الضريبية ما مجموعه (2472.1) مليون دينار بارتفاع نسبته (15.8%) مقارنة بحجمها خلال العام 2006 والبالغ في حينه (2133.5%).

(مليون دينار)

نسبة التغير (%)	2007 (أولي)	2006	الإيرادات الضريبية
20.3	494.9	411.4	الضرائب على الدخل والأرباح
7.1	1464.5	1366.6	الضرائب على المعاملات المحلية (الضريبة العامة على المبيعات)
1.1-	312.1	315.6	الضرائب على التجارة الخارجية (الضرائب الجمركية)
11.2	44.4	39.9	الضرائب الإضافية
15.8	2472.1	2133.5	المجموع

وتأتي الزيادة في الإيرادات الضريبية نتيجة لإرتفاع حصيللة كل من الضريبة العامة على المبيعات وضريبة الدخل (كما هو موضح بالجدول أعلاه) ، حيث سجل حجم الضريبة العامة على المبيعات ارتفاعاً بلغ (97.9) مليون دينار بنسبة مقدارها (7.1%) ، وشكلت نحو (59.2%) من إجمالي الإيرادات الضريبية. كما سجل حجم ضريبة الدخل ارتفاعاً بحوالي (83.5) مليون دينار بنسبة (20.3%) ، وشكلت ما نسبته (20%) من إجمالي الإيرادات الضريبية. وبذلك فإن الزيادة في حصيللة الإيرادات الضريبية خلال العام 2007 تعود بشكل عام إلى تحسن مستوى نشاط الاقتصاد الوطني بشكل يتزامن مع التحسن الملحوظ في مستوى كفاءة تحصيل هذه الإيرادات والتزام القطاعات الاقتصادية المختلفة بتسديد التزاماتها الضريبية.



وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي الإيرادات المحلية قد شكل ما نسبته (32%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2007، منها (21.8%) للإيرادات الضريبية، و(9.7%) للإيرادات غير الضريبية.

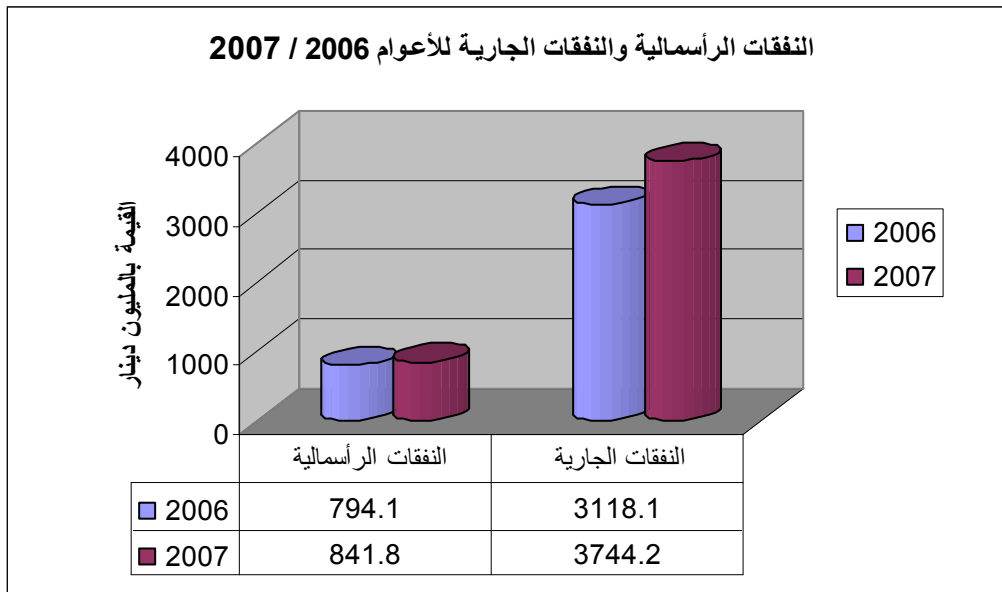
ثانيا: إجمالي الإنفاق:

ارتفع إجمالي الإنفاق خلال العام 2007 ليصل الى ما قيمته (4586) مليون دينار، مقابل (3912.2) مليون دينار خلال العام 2006 مسجلا بذلك زيادة مقدارها (673.8) مليون دينار ونسبتها (17.2%) .

فقد بلغت النفقات الجارية خلال العام 2007 ما قيمته (3744.2) مليون دينار مقابل (3118.1) مليون دينار خلال العام 2006 ، أي بزيادة مقدارها (626.1) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (20%) .

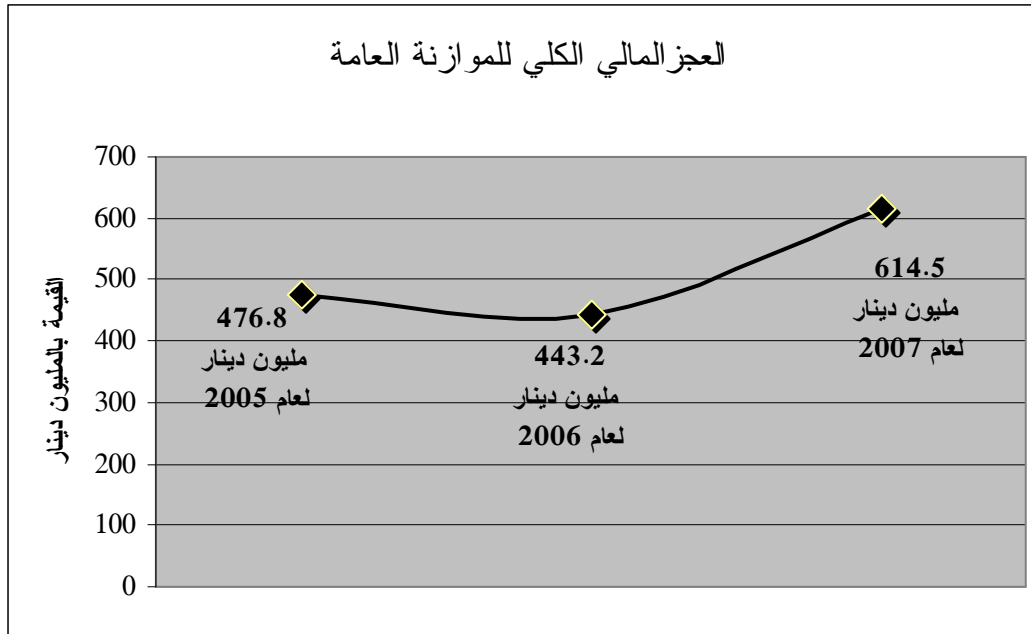
أما النفقات الرأسمالية ، فقد ارتفعت أيضاً لتصل إلى (841.8) مليون دينار للعام 2007 بزيادة مقدارها (47.7) مليون دينار وبنسبة (6%) ، مقارنة بالنفقات الرأسمالية خلال العام 2006 والبالغة في حينه (794.1) مليون دينار.

ويعزى الارتفاع في حجم النفقات الجارية إلى ارتفاع نفقات "الدفاع والأمن" بمبلغ (355.6) مليون دينار، ودعم "المواد التموينية" بمبلغ (121.9) مليون دينار، ودعم "المحروقات" بمبلغ (92) مليون دينار، الى جانب ارتفاع رواتب الموظفين والمتقاعدين بمبلغ (94.3) مليون دينار إضافة الى ارتفاع مدفوعات الفائدة على القروض المحلية والخارجية بنحو (49.5) مليون دينار.



ثالثاً: العجز المالي :

أسفرت التطورات التي طرأت على كل من الإيرادات المحلية والمنح الخارجية والنفقات العامة عن تسجيل عجز مالي كلي في الموازنة العامة بلغ (614.5) مليون دينار خلال العام 2007 ، أو ما نسبته (5.4%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام 2007 ، بانخفاض ملحوظ عن العجز المسجل في العام 2006 تقدر قيمته بنحو (171.3) مليون دينار ، والذي بلغ في حينه (443.2) مليون دينار . وإذا ما تم استبعاد المساعدات الخارجية ، فإن العجز المالي قبل المساعدات يبلغ (957.9) مليون دينار أو ما نسبته (8.4%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام 2007 ، مقابل (747) مليون دينار أو ما نسبته (7.5%) من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2006.



رابعاً: المديونية الخارجية والداخلية :

المديونية الخارجية:

بلغ الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية العام 2007 نحو (5253) مليون دينار أو ما نسبته (46.3%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2007 ، مقابل (5187) مليون دينار أو ما نسبته (51.9%) من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية العام 2006 ، أي بارتفاع مقداره (66) مليون دينار وبنسبة (1.2%) .

ويعزى سبب إزدياد رصيد المديونية الخارجية خلال العام 2007 الى ارتفاع اسعار صرف العملات العالمية الرئيسية مقابل الدولار الامريكي وبالتالي مقابل الدينار الاردني مقارنة بنهاية العام 2006.

ووفقاً لهيكل المديونية الخارجية ، فان الديون المقيّمة باليورو الدينار الكويتي قد ارتفعت بالنسبة لإجمالي رصيد الدين الخارجي من (21.6%) و(13.3%) في نهاية العام 2006 إلى (22.9%) و(14%) في نهاية العام 2007. في حين تراجع نسبة الديون المقيّمة بالدولار الأمريكي والين الياباني ووحدة حقوق السحب الخاصة من (30.2%) و(17.9%) و(3.3%) في نهاية العام 2006 إلى (29.4%) و(17.6%) و(2.2%) في نهاية العام 2007 على التوالي.

أما بخصوص قيمة خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) على أساس الاستحقاق خلال العام 2007 ، فقد بلغت حوالي (618.8) مليون دينار ، منها (405.6) مليون دينار أقساط، و(213.2) مليون دينار فوائد ، واذ ما أخذت الأقساط والفوائد المجدولة خلال العام 2007 بعين الاعتبار فان قيمة خدمة الدين العام الخارجي (على الأساس النقدي) تصل الى (478.2) مليون دينار ، موزعة بواقع (311.5) مليون دينار أقساط و (166.7) مليون دينار فوائد.

أثر التغيير في أسعار صرف العملات العالمية والحركات مقابل الدينار الاردني على رصيد المديونية الخارجية:

(مليون دينار)

العلة	رصيد العام 2006	أثر التغيير في أسعار العملات	صافي التسديدات (-) / المسحوبات (+)	رصيد العام 2007
يورو	1121.78	129.44+	48.05-	1203.17
ين ياباني	931.97	39.52+	44.61-	926.88
جنيه استرليني	484.46	9.97+	0.10-	494.53
وحدة حقوق السحب	171.45	7.14+	61.06-	117.53
دينار كويتي	693.15	40.46+	3.13+	736.73
باقي العملات	1783.69	5.82+	15.06-	1774.45
المجموع	5186.49	232.35+	165.55-	5253.29

القروض الخارجية المتعاقد عليها:

- بلغ إجمالي قيمة القروض الخارجية (الحكومية والمكفولة) المتعاقد عليها خلال العام 2007 حوالي (222.2) مليون دولار ، أو ما يعادل (157.8) مليون دينار أردني، توزعت كما يلي:
- قرض من الصندوق العربي للإنماء بقيمة (69.4) مليون دولار لقطاع الطاقة.
 - قرض من الصندوق السعودي بقيمة (22) مليون دولار لقطاع الصحة.
 - قرص من البنك الدولي بقيمة (20) مليون دولار لتمويل قطاع الخدمات الاجتماعية.
 - قرض من البنك الدولي بقيمة (56) مليون دولار لقطاع السياحة.
 - قرض مقدم من الوكالة الفرنسية للإنماء بقيمة (22.1) مليون دولار لتمويل قطاع الخدمات الاجتماعية.
 - قروض بنك الاعمار الألماني بقيمة (30) مليون دولار لقطاع المياه.
 - قرض مقدم من الحكومة الإيطالية بقيمة (2.7) مليون دولار لتمويل قطاع التعليم.

مسحوبات القروض الخارجية:

بلغت قيمة المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية والتنمية المختلفة خلال العام 2007 حوالي (131) مليون دينار ، وكما هو مبين في الجدول ادناه:

المصدر	قيمة المسحوبات (مليون دينار)	الأهمية النسبية (%)
الصندوق العربي للإنماء	41	31.3
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	27.9	21.3
البنك الاسلامي للتنمية	6.6	5
صندوق أبوظبي	9.4	7.2
اليابان	4.4	3.4
إيطاليا	3.4	2.6
ألمانيا	9.6	7.3
بنك الاستثمار الأوروبي	17.8	13.6
الصندوق السعودي	8.1	6.2
جهات أخرى	2.8	2.1
المجموع	131	100

المديونية الداخلية:

سجل صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة وموازنات المؤسسات المستقلة) ارتفاعاً في نهاية العام 2007 ليصل الى ما قيمته (2946) مليون دينار أو ما نسبته (26%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام 2007 ، مقابل (2163) مليون دينار في نهاية العام 2006، بارتفاع قيمته (783.6) مليون دينار، وبنسبة مقدارها (36.2%).

ويأتي إرتفاع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة) بصورة رئيسة كمحصلة لارتفاع مديونية الحكومة المركزية في نهاية العام 2007 بحوالي (693) مليون دينار مقارنة بنهاية العام 2006 من جهة ، وارتفاع ودائعها لدى الجهاز المصرفي بحوالي (169) مليون دينار من جهة أخرى.

فيما يعكس ارتفاع رصيد صافي الدين العام الداخلي / مؤسسات مستقلة، في نهاية العام 2007 انخفاض ودائعها لدى الجهاز المصرفي بحوالي (218.2) مليون دينار من جهة ، وارتفاع مديونية هذه المؤسسات بحوالي (41.4) مليون دينار مقارنة بنهاية العام 2006 من جهة أخرى.

مجموع الدين العام:

استناداً إلى التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية ، فقد ارتفع صافي الدين العام في نهاية العام 2007 ليصل الى ما قيمته (8199) مليون دينار، أو ما نسبته (72.3%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر للعام 2007، مقابل ما نسبته (73.5%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2006 ، أي بانخفاض مقداره (1.2) نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

2007		2006		المديونية
(%) من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة (مليون دينار)	
46.3	5253	51.9	5186.5	الخارجية
26	2946	21.4	2163	الداخلية
72.3	8199	73.5	7349.5	صافي الدين العام

خامساً: مصادر عوائد التخاصية واستخداماتها:

بلغ إجمالي العوائد التراكمية للتخاصية ما مجموعه (1493.1) مليون دينار في نهاية العام 2007 ، وكما يلي:

الشركة	العائد (مليون دينار)
شركة الإتصالات الأردنية	804.3
شركة البوتاس العربية	122.9
الملكية الأردنية	285.5
شركة الاسمنت الأردنية	79.8
حصيلة بيع (37%) من أسهم الفوسفات الأردنية	78.7
حصيلة بيع أكاديمية الطيران الملكية	4.1
حصة التخاصية من بيع أسهم الحكومة في شركة الأسواق الحرة	2.3
عوائد عقود إيجار هيئة تنظيم قطاع النقل	2.7
الدفعة الأولى من حصيلة بيع شركة (أمبكو)	3.9
حصة التخاصية من بيع جزء من أسهم الحكومة في شركة مصفاة البترول	1.3
حصة التخاصية من بيع أسهم الحكومة في الشركة العامة للتعددين	0.3
بيع كلية الملكة نور	3
شركة توليد الكهرباء	104.3
المجموع	1493.1

أما عن استخدامات عوائد التخاصية ، فقد تم استخدام حوالي (474.2) مليون دينار، وعلى النحو التالي:

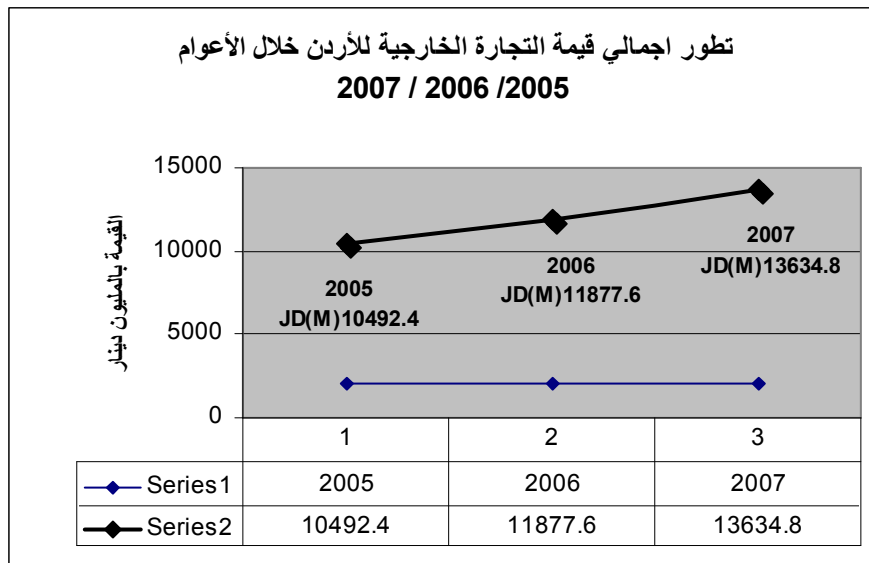
- شراء ديون فرنسية وبريطانية وسندات ومبادلة ديون اسبانية بقيمة (185.7) مليون دينار.
- إعادة هيكلة ديون تجارية بقيمة (224) مليون دينار ، تم على أثرها إسترداد ضمانات سندات بقيمة (117.3) مليون دينار. وبذلك يصبح صافي المبلغ المدفوع لإعادة هيكلة هذه الديون من حساب عوائد التخاصية (106.7) مليون دينار .
- مبلغ (40) مليون دينار لتمويل بعض المشاريع المدرجة ضمن برنامج التحول الإقتصادي والإجتماعي.
- (104.8) مليون دينار كإستخدامات أخرى، منها (57.9) مليون دينار نفقات مباشرة على المشاريع التنموية.

في ضوء مصادر واستخدامات عوائد التخاصية المذكورة سابقاً ، يصبح الموقف المالي الاجمالي لحساب التخاصية حتى 2007/12/31 ، على النحو التالي:

البيان	القيمة (مليون دينار)
عوائد البيع	1493.1
صافي الاستخدامات	595.8
الرصيد	897.4
المبلغ المخصص لدعم التمويل السكاني	50
الرصيد الحر	847.3

التجارة الخارجية :

بلغ إجمالي قيمة التجارة الخارجية السلعية الصادرة والواردة للمملكة خلال العام 2007 ما مجموعه (13634.8) مليون دينار، بارتفاع نسبته (14.7%) ، مقارنة بإجمالي التجارة الخارجية خلال العام 2006 والبالغ (11877.6) مليون دينار .



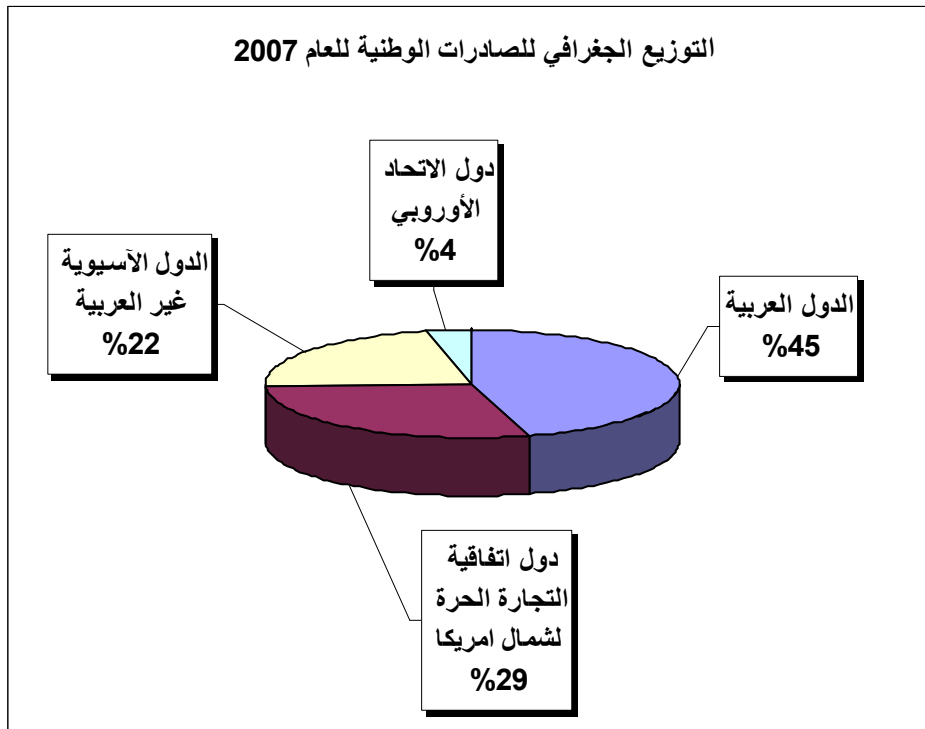
◀ أولاً : الصادرات الوطنية :

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال العام 2007 إلى (3179.5) مليون دينار ، بنمو نسبته (8.5%) مقارنة بقيمة الصادرات الوطنية خلال العام 2006 والبالغة حينذاك (2929.3) مليون دينار .

وقد شكلت الصادرات الوطنية ما نسبته (23.4%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام 2007 ، في حين شكلت ما نسبته (24.6%) للعام 2006 .

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية :

توزعت الصادرات الوطنية على عدة مجموعات من الدول المصدر إليها خلال العام 2007 ، أهمها الدول العربية التي احتلت ما نسبته (43.8%) من إجمالي الصادرات الوطنية ، تليها دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (كندا ، المكسيك ، الولايات المتحدة) التي شكلت ما نسبته (27.8%) ، فيما احتلت مجموعة الدول الآسيوية غير العربية ما نسبته (21.3%) ، أما صادراتنا الوطنية الى دول الاتحاد الاوروبي فقد شكلت ما نسبته (3.4%).



التركيب السلعي للصادرات الوطنية:

يتركز التركيب السلعي للصادرات الوطنية على عدة مجموعات من السلع ، يبرز أهمها بمجموعة المواد الكيماوية التي شكلت ما نسبته (24%) من قيمة الصادرات الوطنية ، المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات ما نسبته (13.6%) ، المصنوعات المتنوعة - كالأثاث والملابس والأحذية والمطبوعات والبلستيك (32%) ، (8.2%) لمجموعة البضائع المصنوعة المصنفة حسب المادة كالورق والكرتون ، (12.7%) للمواد الغذائية والحيوانات الحية، (5.2%) لآلات ومعدات النقل ، (0.5%) للزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ، وشكلت المشروبات والتبغ ما نسبته (2%) ، فيما شكل الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة (0.8%).

ثانياً: السلع المعاد تصديرها:

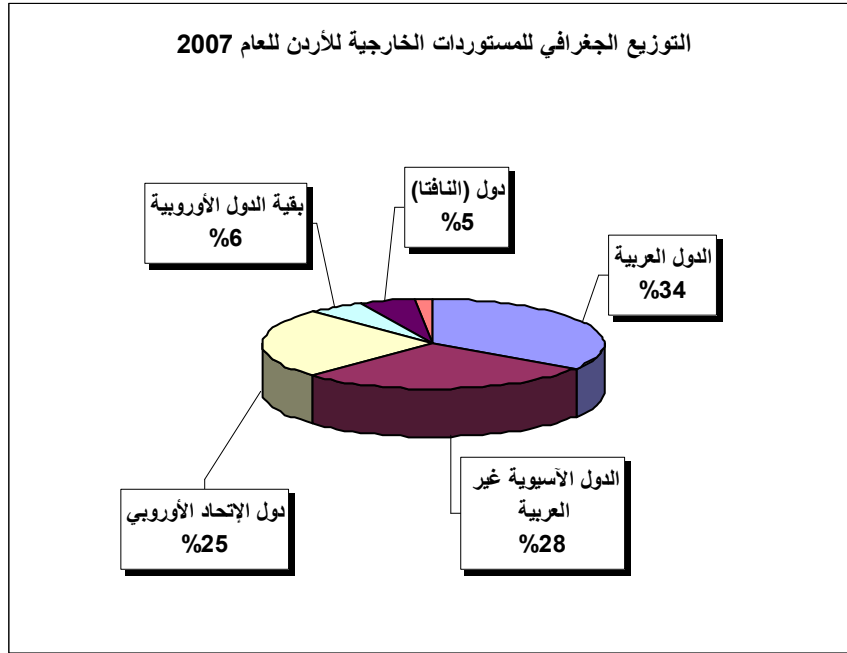
بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام 2007 ما مجموعه (861.7) مليون دينار بنمو نسبته (13%) مقارنة بقيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام 2006 والبالغة في حينه (760.5) مليون دينار . وقد شكلت السلع المعاد تصديرها ما نسبته (6.3%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام 2007 ، وما نسبته (6.4%) للعام 2006 .

ثالثاً: المستوردات السلعية:

ارتفعت قيمة المستوردات السلعية للاردن خلال العام 2007 لتصل الى ما مجموعه (9593.5) مليون دينار بنسبة نمو مقدارها (17.1%) مقارنة بقيمة المستوردات السلعية خلال العام 2006 والبالغة في حينه (8187.7) مليون دينار . وشكلت المستوردات السلعية ما نسبته (70.3%) من إجمالي التجارة الخارجية خلال العام 2007 ، وما نسبته (70%) للعام 2006 .

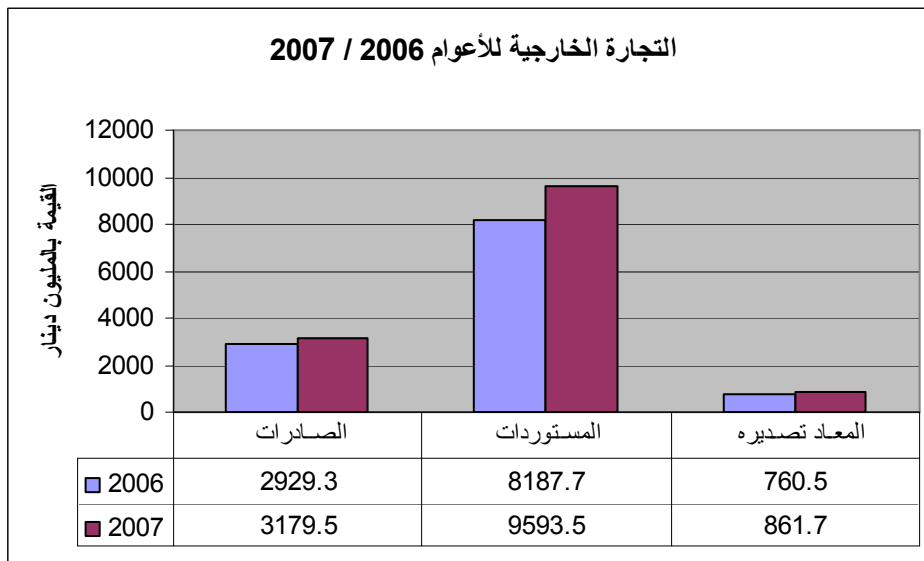
التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للاردن:

احتلت مجموعة الدول العربية ما نسبته (33.8%) من إجمالي المستوردات السلعية للاردن ، فيما توزعت النسب الأخرى على النحو التالي: الدول الآسيوية غير العربية (27.8%) ، دول الاتحاد الأوروبي (24.7%) ، بقية الدول الأوروبية (5.6%) ، ، دول الناфта (كندا ، المكسيك ، الولايات المتحدة) (5.2%) ، وشكلت دول أمريكا الجنوبية ما نسبته (1.6%) من إجمالي المستوردات الخارجية للمملكة خلال العام 2007.



التركيب السلي للمستوردات السلعية :

يشمل التركيب السلي للمستوردات السلعية للأردن عدة مجموعات سلعية ، أهمها الآلات ومعدات النقل بنسبة (25.4%) ، بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة - كالورق والكرتون ومصنوعات الفلين والمصنوعات المطاطية (18.2%) ، المواد الغذائية والحيوانات الحية (13%) ، الوقود المعدني ومواد التشحيم (21.8%) ، المواد الكيماوية (9.3%) ، مصنوعات متنوعة كالملابس والاحذية (6.8%) ، المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات (1.7%) ، أصناف ومعاملات غير مصنفة (2%) ، الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ما نسبته (0.8%) ، وشكلت المشروبات والتبغ ما نسبته (1%) من إجمالي المستوردات السلعية للأردن خلال العام 2007.



بالرغم من إزدياد حجم التجارة الخارجية بصورة متكاملة خلال العام 2007، إلا نسب النمو للتجارة الخارجية التي تحققت خلال العام 2006 كانت أكبر بكثير من تلك التي تحققت خلال العام 2007، حيث بلغت نسبة نمو السلع المعاد تصديرها خلال العام 2006 نحو (59%) فيما بلغت خلال العام السابق (13%) فقط، وكذلك حققت الصادرات الوطنية خلال العام 2006 نسبة نمو ملحوظة مقدارها (13%) فيما حققت خلال العام الماضي (8.5%)، فيما حققت المستوردات السلعية نسبة نمو مضاعفة خلال العام 2007 بلغت (17.1%) مقارنة بنسبة نموها خلال العام 2006 والتي بلغت في حينه (9%).

أما العجز في الميزان التجاري، فقد حظي العام 2007 بنسبة نمو منخفضة بلغت (23.4%) فقط، فيما بلغت نسبة نموه خلال العام 2006 (43.6%).

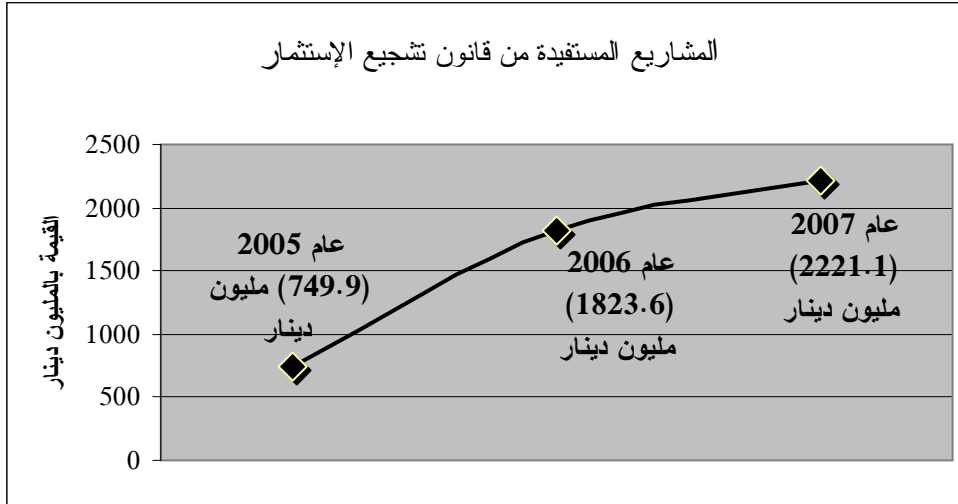
وعليه، يتضح ان التجارة الخارجية للأردن أصبحت تسير بخطى راسخة يتزامن فيها نمو الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديرها) والمستوردات بشكل متوازن، خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار التراجع الايجابي لعجز الميزان التجاري نتيجة نمو الصادرات الكلية بنسبة (21.5%) مقابل نمو المستوردات السلعية بنسبة (17.1%) فقط.

(مليون دينار)

نسبة التغير (%)	عام 2007		عام 2006		التصنيف
	الاهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة	الاهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة	
8.5	23.4	3179.5	24.6	2929.3	الصادرات الوطنية
13	6.3	861.7	6.4	760.5	السلع المعاد تصديرها
17.1	70.3	9593.5	70	8187.7	المستوردات
14.7	100	13634.8	100	11877.6	المجموع
23.4	---	5552.2	---	4497.8 -	الميزان التجاري

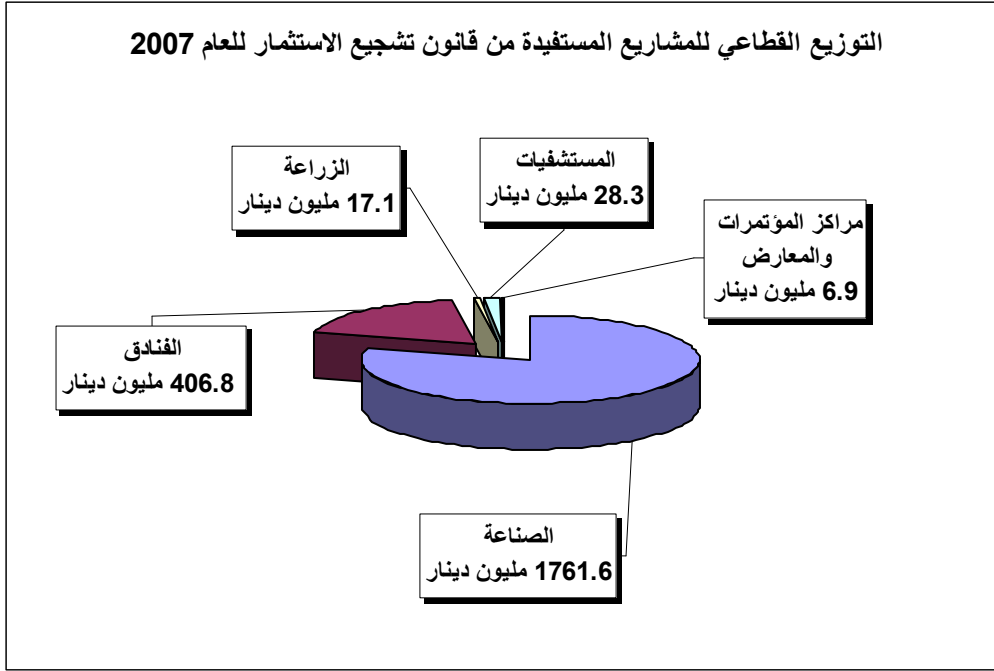
المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار:

بلغ حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال العام 2007 ما مجموعه (2221.1) مليون دينار ، بنمو نسبته (21.7%) ، مقارنة بحجم المشاريع خلال العام 2006 والبالغة حينذاك (1823.6) مليون دينار. وقد بلغ عدد هذه المشاريع (421) مشروعاً بانخفاض نسبته (27.1%) مقارنة بعدد المشاريع للعام 2006 والبالغة (578) مشروعاً.



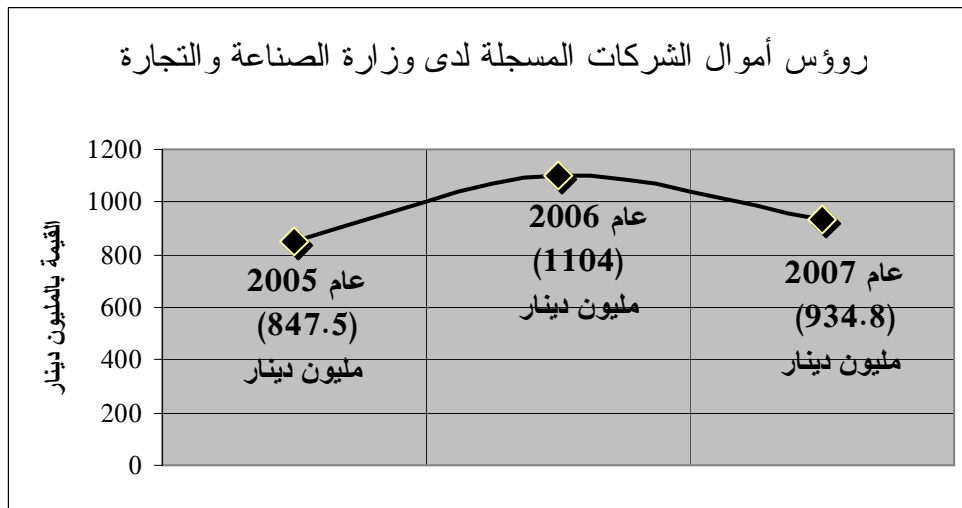
ويعود ارتفاع قيمة المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار إلى إزدياد حجم المشاريع المستثمرة في عدد من القطاعات خلال العام 2007 ، لاسيما قطاعات الصناعة والفنادق والمستشفيات.

2007			2006			القطاع
العدد	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي	العدد	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي	
380	1761.6	79.3	520	1489.9	81.2	الصناعة
13	406.8	18.3	20	242.9	13.2	الفنادق
19	17.1	0.8	31	57.6	3.2	الزراعة
6	28.3	1.2	5	23.1	1.3	المستشفيات
1	0.200	0.1	0	0	---	مدن التسلية
2	6.9	0.3	2	20	1.1	مراكز المؤتمرات والمعارض
421	2221.1	%100	578	1833.6	%100	المجموع



الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة:

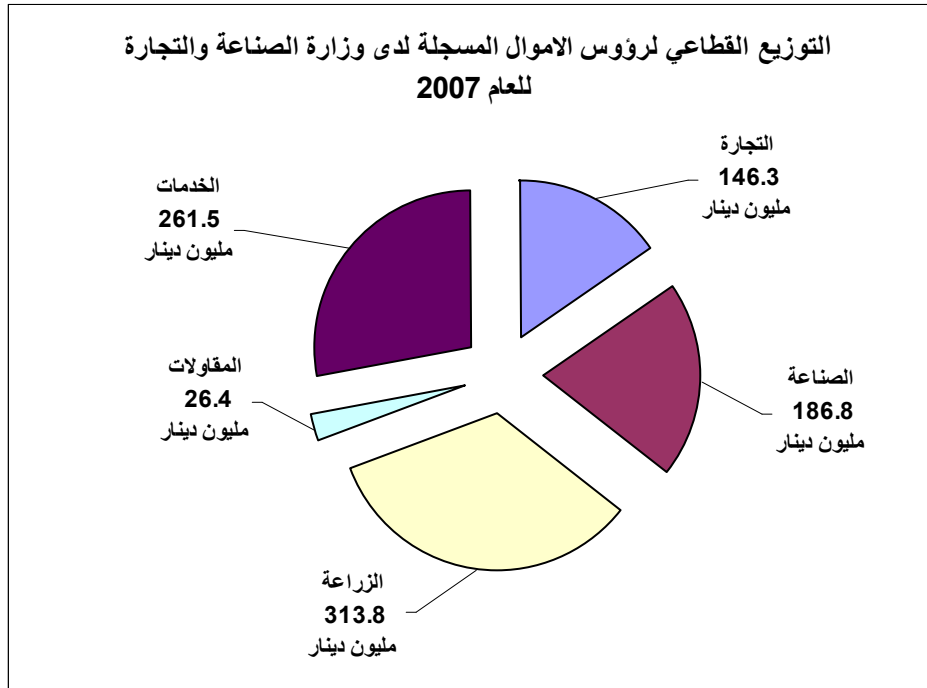
انخفض مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال العام 2007 ليصل الى ما قيمته (934.8) مليون دينار مقابل (1104) مليون دينار خلال العام 2006، بفارق (169.2) مليون دينار وبما نسبته (15.3%).



أما عدد الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام 2007 فقد انخفض أيضاً ليبلغ (7962) شركة، بانخفاض نسبته (7.8%) مقارنة بعدد الشركات المسجلة خلال العام 2006 والبالغ (8638) شركة.

ويُعزى إنخفاض عدد الشركات وحجم رؤوس أموالها نتيجة إنخفاض عدد وحجم رؤوس أموال الشركات المسجلة في قطاع الخدمات بنسبة (47.7%)، وكما هو موضح بالجدول أدناه.

نسبة التغير لرؤوس الأموال (%)	2007			2006			القطاع
	% من مجموع رؤوس الأموال	رؤوس الأموال (مليون دينار)	العدد	% من مجموع رؤوس الأموال	رؤوس الأموال (مليون دينار)	العدد	
3.1	15.7	146.3	3348	12.9	141.8	3588	التجارة
5.7	20	186.8	1277	16	176.7	1427	الصناعة
18.1	33.6	313.8	399	24	265.5	221	الزراعة
35.5	2.7	26.4	288	1.7	19.5	265	المقاولات
47.7-	28	261.5	2650	45.4	500.5	3137	الخدمات
15.3-	%100	934.8	7962	%100	1104	8638	المجموع

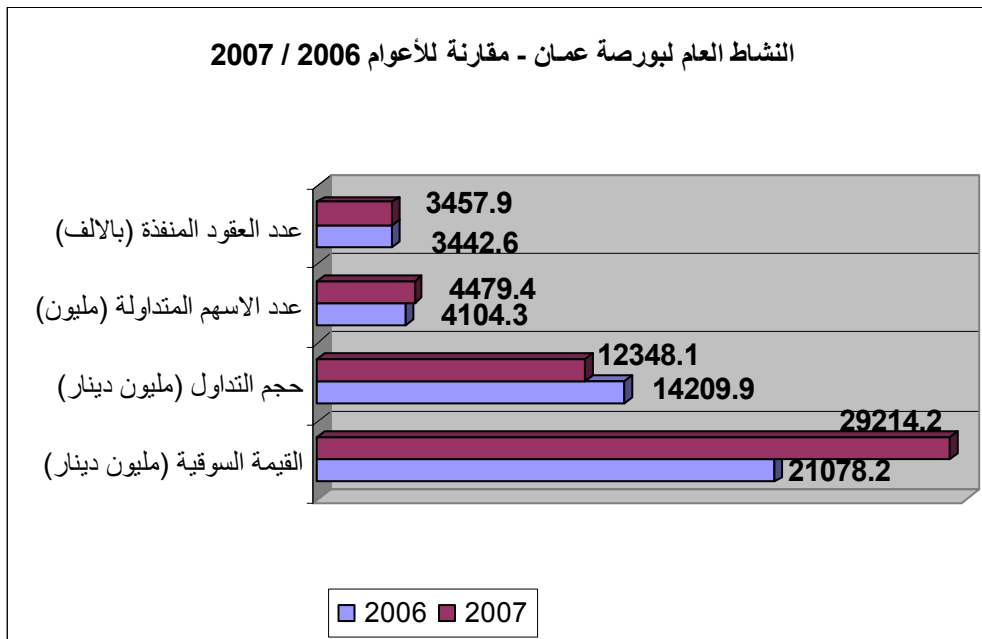


أنهت بورصة عمان العام 2007 بمفاجآت أخرى مليئة بالتقلبات غير المتوقعة أدت الى بعض الآثار السلبية التي تعتبر محدودة إذا ما قورنت بالآثار السلبية الجسيمة التي خيمت على أدائها خلال العام 2006 . إلا أن ذلك لا يلغي الآثار الايجابية الأخرى التي تمتع بها أداء البورصة كارتفاع حجم الاستثمار الاجنبي والالتزام بالقواعد السليمة والقانونية للاكتتاب والتداول.

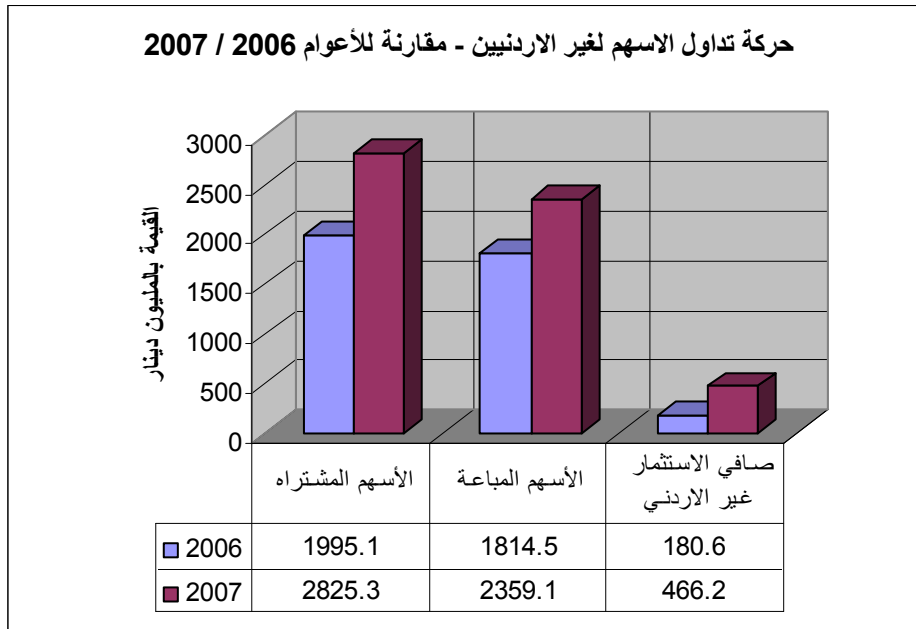
فقد إنخفض حجم التداول خلال العام 2007 ليصل إلى (12348.1) مليون دينار، مقابل (14209.9) مليون دينار خلال العام 2006 ، بتراجع نسبته (13.1%) ، في حين ارتفع عدد الاسهم المتداولة ليصل الى ما مجموعه (4479.4) مليون سهم بازدياد نسبته (9.1%) مقارنة بعدد الاسهم المتداولة خلال العام 2006 والذي بلغ في حينه (4104.3) مليون سهم. أما عدد العقود المنفذة فقد ارتفع أيضاً ليصل الى (3457.9) ألف عقد خلال العام 2007 بنمو نسبته (0.5%) مقارنة بعددها خلال العام 2006 والبالغ (3442.6) ألف عقد.

فيما انخفض المعدل اليومي لحجم التداول ليصل الى (50) مليون دينار بنسبة مقدارها (14.8%) مقارنة بالمعدل اليومي لحجم التداول خلال العام 2006 والبالغ حينذاك (58.7) مليون دينار.

أما عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان ، فقد ارتفع ليصل إلى (245) شركة خلال العام 2007 ، مقابل (227) شركة مدرجة بنهاية العام 2006 . وبخصوص القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال العام 2007 فقد ازدادت لتصل إلى (29214.2) مليون دينار ، بنسبة نمو مقدارها (38.5%) ، مقابل (21078.2) مليون دينار للعام 2006 .



وتجدر الإشارة إلى ارتفاع حجم الأسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الأردنيين من أسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان خلال العام 2007، فقد بلغت (2825.3) مليون دينار بنمو نسبته (41.6%) مقارنة بقيمة الأسهم المشتراه خلال العام 2006 و البالغة في حينه (1995.1) مليون دينار، وشكلت الاسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الاردنيين ما نسبته (22.8%) من حجم التداول الكلي ، كما ارتفعت قيمة الأسهم المباعة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال العام 2007 إلى (2359.1) مليون دينار بنمو نسبته (30%) مقارنة بالأسهم المباعة خلال العام 2006 و البالغة (1814.5) مليون دينار. وبالتالي فقد إزداد صافي الاستثمار غير الاردني في بورصة عمان بشكل ملحوظ ليصل إلى (466.2) مليون دينار بنسبة (158%) مقارنة بصافي استثمار غير الأردنيين خلال العام 2006 و البالغ في حينه (180.6) مليون دينار.



نشاط المدن الصناعية :

يُعد نشاط المناطق الصناعية المؤهلة من الأنشطة المهمة المؤثرة في نمو الاقتصاد الوطني، وإزدياد نسبة العمالة والتوظيف، وإزدياد وتنوع الصادرات الوطنية، فقد كان لكل من مدينة عبدالله الثاني الصناعية (سحاب) ومدينة الحسن الصناعية (اربد) ومدينة الحسين الصناعية (الكرك) ومدينة معان الصناعية، أبرز الأثر في تحريك عجلة النمو الاقتصادي لدى المناطق المحيطة بهذه المدن بوجه خاص وعلى المملكة ككل بوجه عام.



فقد بلغ حجم الاستثمار الكلي في هذه المدن حتى العام 2007 ما مجموعه (1234) مليون دينار، فيما بلغ عدد المصانع والمشاريع القائمة فيها نحو (472) مؤسسة، وتضم من العمالة حوالي (40) ألف عامل.

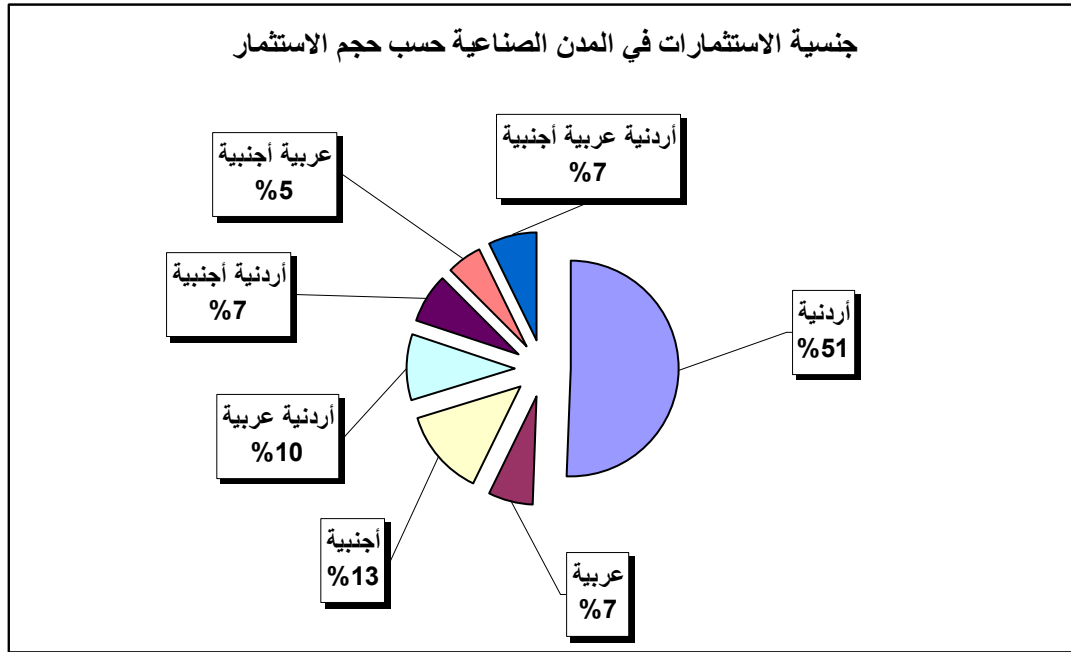
عدد العمال	حجم الاستثمار (مليون دينار)	عدد الشركات	القطاع
2633	199	49	الصناعات الغذائية
2633	109	30	الصناعات الدوائية
2651	256	84	الصناعات الهندسية
1740	75	74	الصناعات البلاستيكية والمطاطية
1309	92	67	الصناعات الكيماوية
25163	290	92	الصناعات النسيجية والقطنية
747	14	20	الأثاث والمطابخ والأبواب
1921	155	31	الطباعة والورق والتعبئة والتغليف
67	2	12	الصناعات الجلدية
303	42	13	الصناعات الإنشائية
39167	1234	472	المجموع

أما الصادرات الوطنية المنتجة من خلال المدن الصناعية الأردنية فقد بلغت نحو (431) مليون دينار خلال العام 2007، وقد توزعت حسب القطاعات المنتجة، وكما يلي:

(مليون دينار)

الصادرات	القطاع الصناعي
52.40	الصناعات الغذائية
24.58	الصناعات الدوائية
59.91	الصناعات الهندسية
9.67	الصناعات البلاستيكية والمطاطية
26.90	الصناعات الكيماوية
101.97	الصناعات النسيجية والقطنية
7.02	الأثاث والمطابخ والأبواب
114	الطباعة والورق والتعبئة والتغليف
0.6	الصناعات الإنشائية
431	المجموع

وفيما يتعلق بجنسية الاستثمارات القائمة في المدن الصناعية الأردنية، فقد تنوعت حسب ما هو موضح بالرسم التالي:



نشاط المناطق الحرة :

استمر الأداء العام لنشاط المناطق الحرة في المملكة خلال العام 2007 بالنمو في مختلف المجالات سواءً في حركة الإستثمار أو في حجم التجارة الداخلة والخارجة من وإلى مختلف المناطق الحرة العامة والخاصة في المملكة ، مما انعكس ايجاباً على قطاعات حيوية أخرى مرتبطة بالانشطة الاقتصادية التي يتم ممارستها في المناطق الحرة، كقطاع النقل ، والتأمين ، والفنادق وتجارة والتجزئة، وكمايلي:

- قطاع النقل: بلغ عدد المركبات الناقلة من وإلى المناطق الحرة خلال العام 2007 نحو (40) ألف مركبة ناقلة كبيرة (بمتوسط تعرفه حوالي (550) دينار، و(12400) مركبة ناقلة صغيرة (بمتوسط تعرفه حوالي 200) دينار، وبذلك حقق هذا القطاع إيرادات تُقدر بنحو (24.5) مليون دينار.
- قطاع التأمين: بلغت قيمة البوالص التأمينية المتعلقة بنشاط المناطق الحرة حوالي (700) مليون دينار.
- قطاع الفنادق وتجارة التجزئة: بلغ عدد الزائرين والمراجعين للمناطق الحرة خلال العام 2007 نحو (36.5) ألف زائر ، منهم (16) ألف زائر غير أردني ، وتُقدر الإيرادات المتوقعة من الزائرين غير الأردنيين بحوالي (6.4) مليون دينار.

النشاط الإستثماري في المناطق الحرة:

تواصلت حركة الإستثمار المباشر في المناطق الحرة العامة خلال العام 2007 بالنمو والارتفاع في مختلف المناطق الحرة العامة (الزرقاء، سحاب، المطار، الكرك، الكرامة).

وفيما يلي جدول يبين تطور عقود الاستثمار ورؤوس أموالها حسب النشاط الاستثماري خلال الاعوام 2006 و2007:

رؤوس الاموال المصرح بها (مليون دينار)		عدد عقود الاستثمار			النشاط الاستثماري	
نسبة التغير (%)	2007	2006	نسبة التغير (%)	2007		2006
48	33.6	22.7	15.7	176	152	صناعي
13	237.1	209.7	5	1469	1398	تجاري
3.2-	3	3.1	2.5	395	385	خدمات
16.2	273.7	235.5	5.4	2040	1935	المجموع

وتضم المشاريع المقامة داخل المناطق الحرة العامة والخاصة (22) الف عامل ، منهم (17.5) الف عامل اردني الجنسية ويشكلون ما نسبته (79%) من مجموع العمالة ، في حين يبلغ عدد العمالة الوافدة لدى هذه المشاريع حوالي (4.5) الاف عامل ويشكلون نسبة (21%).

حركة التجارة في المناطق الحرة:

ارتفع حجم التجارة (البضائع الداخلة والخارجة) في المناطق الحرة العامة خلال العام 2007 ليصل إلى (1757) ألف طن بنسبة نمو ملحوظة مقدارها (82.4%) مقارنة بحركة التجارة خلال العام 2006 والبالغة في حينه (963.9) ألف طن.

فيما انخفضت حركة التجارة في المناطق الحرة الخاصة لتصل الى (1358.5) ألف طن بنسبة انخفاض مقدارها (10%)، مقارنة بحجم تجارتها خلال العام 2006 والبالغة حينذاك (1510.9) ألف طن.



الجدول التالي يبين حركة التجارة (البضائع الداخلة والخارجة) في المناطق الحرة العامة والخاصة خلال الاعوام 2006 و 2007:

(ألف طن)

حجم التجارة (البضائع الداخلة والخارجة)			كمية البضائع الخارجة (ترانزيت + محلي)			كمية البضائع الداخلة			المناطق الحرة العامة
نسبة التغير (%)	2007	2006	نسبة التغير (%)	2007	2006	نسبة التغير (%)	2007	2006	
1.9	521.2	511.3	10.2	247.6	224.5	4.5-	273.6	286.7	الزرقاء
11.6	242.2	217	11.2	122.3	109.9	12	119.9	107.1	سحاب
20-	17.3	21.6	13-	9.6	11.1	27-	7.7	10.6	المطار
110	0.8	0.38	-	0.6	0.04	33-	0.2	0.30	الكرك
356	975.6	213.6	345	484.4	108.8	368	491.1	104.8	الكرامة
82.2	1757	963.9	90.2	864.5	454.3	75.1	892.5	509.5	المجموع
10-	1358.5	1511	14-	449.5	524.7	7.8-	909	986.2	المناطق الحرة الخاصة
25.8	3115.6	2475	34.2	1314	979	20.4	1801.5	1496	المجموع الكلي

حركة تجارة المركبات في المنطقة الحرة / الزرقاء:

بلغ اجمالي تجارة المركبات الداخلة والخارجة خلال العام 2007 نحو (194.2) ألف مركبة بنسبة انخفاض مقدارها (15.1%) مقارنة بحجم تجارة المركبات في المنطقة خلال العام 2006 والبالغة في حينه (228.9) ألف مركبة.

فقد انخفض عدد المركبات الداخلة للمنطقة خلال العام 2007 الى حوالي (94.3) الف مركبة وشكلت ما نسبته (48.5%) من اجمالي حركة المركبات ، مقابل (116.6) ألف مركبة داخلة خلال العام 2006 وشكلت في حينه (50.9%).

فيما بلغ عدد المركبات الخارجة من المنطقة نحو (99.8) ألف مركبة ، وشكلت ما نسبته (51.3%) من اجمالي حركة المركبات في المنطقة الحرة / الزرقاء خلال العام 2007 ، مقابل (112.3) ألف مركبة خارجة خلال العام 2006، وشكلت ما نسبته (49%) من اجمالي حركة المركبات في حينه.

نشاط ميناء العقبة:

شهد ميناء العقبة خلال العام 2007 نقلة نوعية في مجال سرعة المناولة وزيادة القدرة التخزينية وسرعة إنجاز المعاملات وتطبيق الالتزام بالمتطلبات الأمنية الدولية، وذلك من خلال تنفيذ الخطة المعدة لهذه الغاية بكلفة زادت عن (9) مليون دينار، تمثلت في تنفيذ مشاريع الادارة الالكترونية وتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في الميناء وتوفير معدات مناولة حديثة ومتطورة.

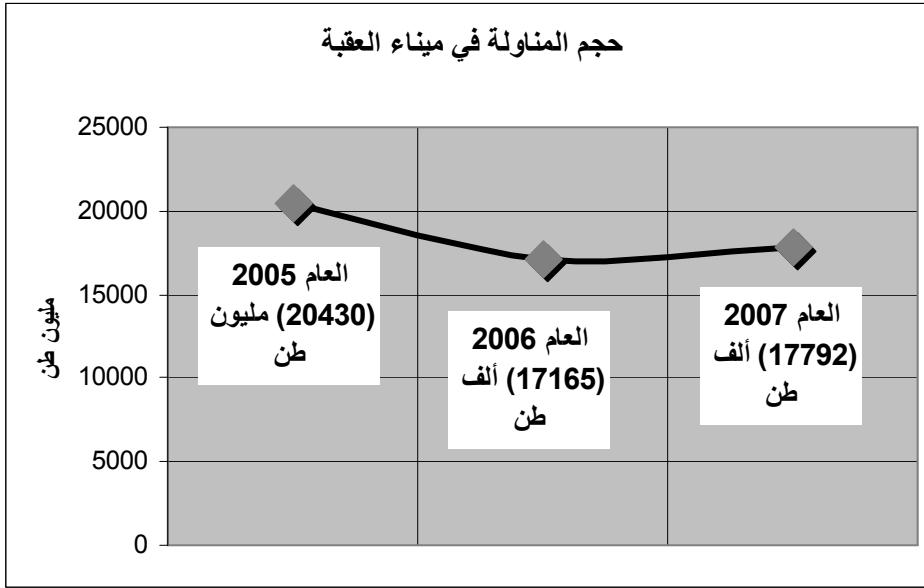
فقد استمر نشاط الموانئ (الى حد ما) بالنمو المتعاقب خلال السنوات الماضية، حيث بلغ عدد السفن التي أمت الميناء خلال العام 2007 ما مجموعه (2941) سفينة بنمو نسبته (2%) مقارنة بعدد السفن التي أمت الميناء خلال العام 2006 والبالغة في حينه (2884) سفينة.

وكذلك ارتفع حجم مناولة البضائع في الميناء ليصل الى ما مجموعه (17.792) مليون طن ، مقابل (17.165) مليون طن خلال العام 2006، أي بارتفاع بلغ (6627) طن، وبما نسبته (3.6%). وقد استحوذ نصيب المستوردات من اجمالي حجم المناولة ما مقداره (10.297) مليون طن ، مقابل (10.145) مليون طن خلال العام 2006 وبارتفاع نسبته (1.5%). أما حجم مناولة الصادرات فقد بلغ (7.495) مليون طن بنمو نسبته (6.7%) مقارنة بحجم مناولة الصادرات خلال العام 2006 والبالغ في حينه (7020) مليون طن.

أما بخصوص عدد السفن السياحية التي أمت الميناء خلال العام 2007 فقد بلغت نحو (86) سفينة، بنمو نسبته (36.5%)، مقابل (63) سفينة خلال العام 2006. كما بلغ عدد السياح اللذين زاروا الاردن على متن هذه السفن (53.7) ألف سائح بانخفاض نسبته (21.5%) مقارنة بعدد السياح اللذين زاروا الأردن على متن هذه السفن خلال العام 2006 والبالغ حينذاك (44.2) ألف سائح.

وفيما يتعلق باجمالي حركة الركاب القادمين والمغادرين خلال العام 2007، فقد انخفض ليصل إلى (1.204) مليون راكب ، بانخفاض نسبته (12.4%) مقارنة بعدد الركاب خلال العام 2006 والبالغ في حينه (1.375) مليون راكب.

كما تجدر الإشارة إلى ان عدد الشاحنات المارة عبر خط العقبة - نوبيع البحري، بلغ خلال العام 2007 نحو (57) ألف شاحنة بنمو نسبته (9.6%)، مقارنة بعدد الشاحنات المارة عبر ذلك الخط خلال العام 2006 والبلغ عددها في حينه نحو (52) ألف شاحنة.



النشاط السياحي:

بالرغم من انخفاض عدد السياح الزائرين للمملكة، إلا أن إجمالي عائدات القطاع السياحي خلال العام 2007 ارتفع ليصل إلى ما مجموعه (1639) مليون دينار بزيادة قيمتها (178) مليون دينار، وبنسبة نمو (12.1%)، مقارنة بعائداته خلال العام 2006 والبالغة في حينه (1461) مليون دينار.

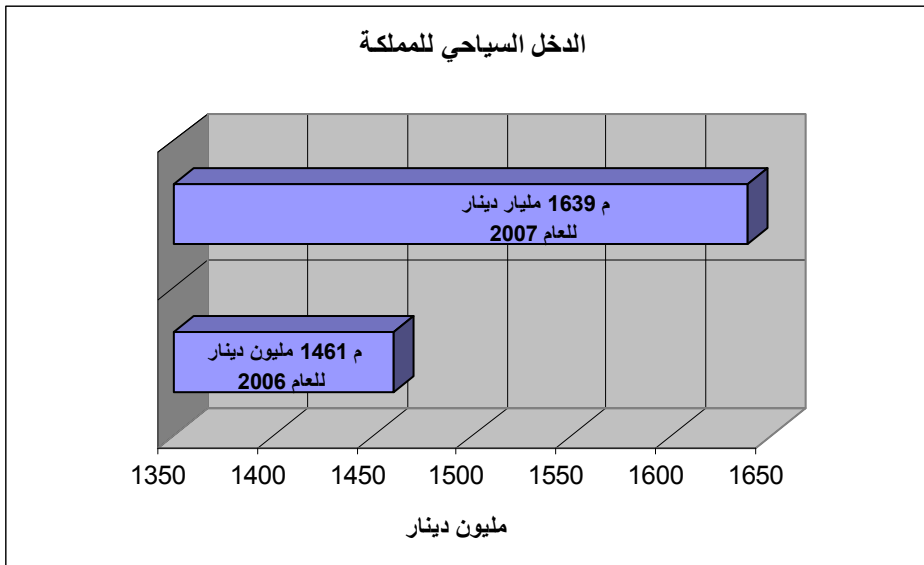
فقد بلغ إجمالي عدد السياح الزائرين للمملكة خلال العام 2007 ما مجموعه (6.5) مليون زائر بنسبة انخفاض مقدارها (2.7%) مقارنة بعدد السياح خلال العام 2006 والذي بلغ نحو (6.7) مليون زائر، وفيما يتعلق بحركة سياحة المبيت فقد انخفض عدد زوار المبيت ليصل إلى (3.4) مليون زائر بنسبة انخفاض مقدارها (3.3%) مقارنة بعدد زوار المبيت خلال العام 2006 والذي بلغ في حينه نحو (3.5) مليون زائر. وكذلك انخفض عدد زوار اليوم الواحد إلى ما مجموعه (3.09) مليون زائر بنسبة مقدارها (2%) مقارنة بعدد زوار اليوم الواحد خلال العام 2006 والبالغ في حينه (3.1) مليون زائر.

وقد شكل عدد سياح المبيت من الدول العربية ما نسبته (21.3%)، و(16.6%) من الدول الأوروبية، و(5.1%) من الدول الأمريكية، و(3.6%) من دول آسيا والباسيفيك.

أما عدد زوار المواقع الأثرية، فقد ارتفع خلال العام 2007 ليصل الى ما مجموعه (1.6) مليون زائر، بنمو ملحوظ نسبته (45.4%)، مقارنة بعدد زوار المواقع الاثرية خلال العام 2006 والبالغ في حينه (1.1) مليون زائر. وتأتي

الزيادة الملحوظة في عدد الزوار للمواقع الاثرية نتيجة للإزدياد الضخم لزيارة المواقع الرئيسية كالبترا وجرش وعجلون والمغطس ووادي رم وجبل نيبو.

وتشير البيانات إلى ان عدد السياح ضمن المجموعات السياحية قد ارتفع ليبلغ (322.2) ألف زائر، بنمو نسبته (25.4%)، مقابل (256.8) ألف زائر ضمن المجموعات السياحية خلال العام 2006. أما معدل عدد ليالي الإقامة للسياح ضمن المجموعات السياحية فقد بلغ (1.4) مليون ليلة بارتفاع نسبته (30.8%) مقارنة بعدد ليالي السياح ضمن المجموعات السياحية خلال العام 2006 والبالغ حينذاك نحو (1.07) مليون ليلة.



الشيكات المرتجعة:

بالرغم من إستمرار الاجراءات والتشديدات المتواصلة التي يفرضها البنك المركزي للحد من حجم الشيكات المرتجعة، وتكثيف حملات التوعية التي قامت بها عدة جهات حكومية بهذا الشأن، إلا أن ظاهرة الشيكات المرتجعة ما زالت تتفاقم وتشكل هاجساً أمام نمو وتطور الاقتصاد الوطني.

فقد ارتفع مجموع قيم الشيكات المرتجعة خلال العام 2007 ليصل إلى (1404.6) مليون دينار بزيادة ملحوظة قيمتها (607.5) مليون دينار وبنمو نسبته

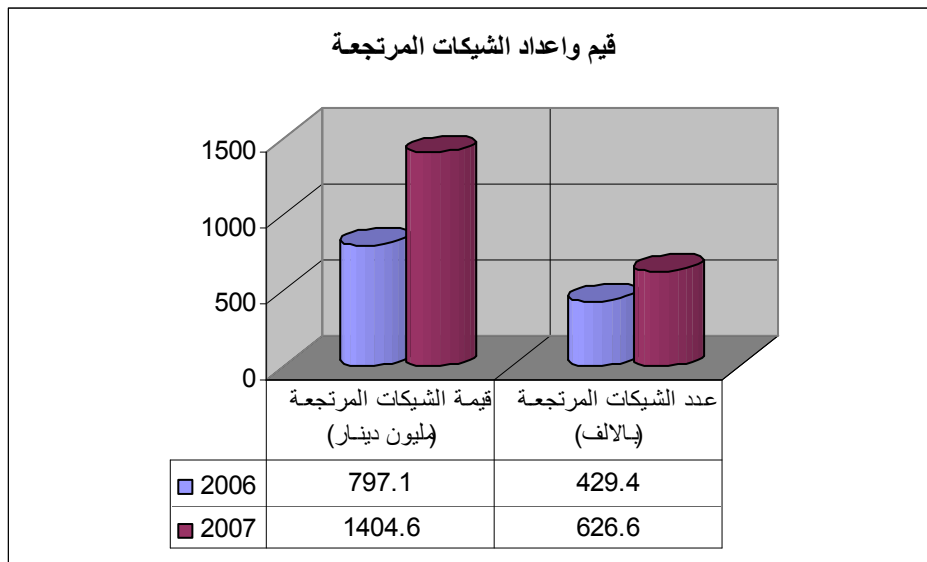
(76.2%)، مقارنة بقيمة الشيكات المرتجعة للعام 2006 والبالغة (797.1) مليون دينار.

أما مجموع قيم الشيكات المتداولة المقدمة للتقاص خلال العام 2007 ، فقد بلغ (30.2) مليار دينار مقابل (26.5) مليار دينار خلال العام 2006 ، أي بزيادة مقدارها (3.7) مليار دينار ونسبتها (14%).

وقد شكلت قيمة الشيكات المرتجعة ما نسبته (4.6%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام 2007 ، فيما شكلت ما نسبته (3%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام 2006.

وبلغ عدد الشيكات المرتجعة خلال العام 2007 (626.6) ألف شيك بزيادة مقدارها (197.2) ألف شيك ونسبتها (46%) ، مقارنة بعدد الشيكات المرتجعة خلال العام 2006 والبالغة في حينه (429.4) ألف شيك.

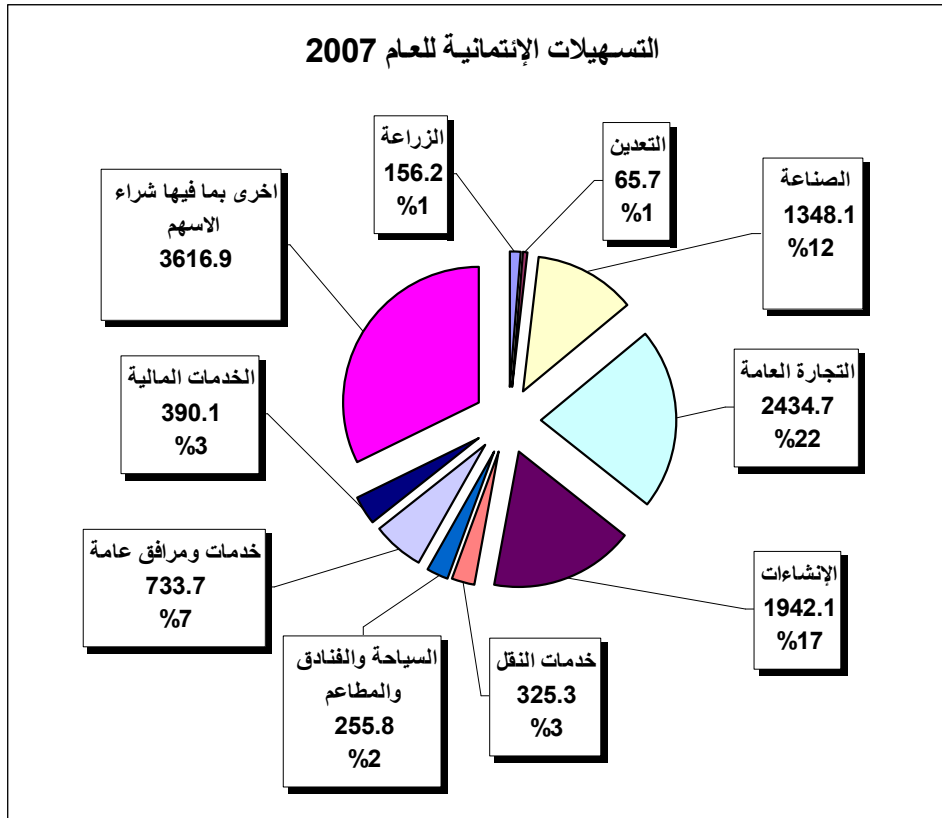
وتنقسم الشيكات المرتجعة الى صنفين، الأول يتمثل بالشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد والتي بلغت قيمتها خلال العام 2007 نحو (733.2) مليون دينار وشكلت ما نسبته (52.1%) من الحجم الاجمالي للشيكات المرتجعة، أما الصنف الثاني فيتمثل بالشيكات المعادة لاسباب فنية والتي بلغت قيمتها (671.4) مليون دينار وشكلت ما نسبته (47.9%).



التسهيلات الائتمانية :

ارتفع اجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لجميع القطاعات الاقتصادية خلال العام 2007 ليصل إلى ما مجموعه (11295.6) مليون دينار ، مقابل (9761.9) مليون دينار للعام 2006 ، بزيادة ملحوظة قيمتها (1533.7) مليون دينار وبنمو نسبته (15.7%).

وبالرغم من ارتفاع نسبة نمو التسهيلات الائتمانية خلال العام 2007 ، إلا انها تقل عن نسبة النمو التي تحققت خلال العام 2006 والتي بلغت حينذاك نحو (26%) والتي تحققت خلال تلك الفترة بفضل انخفاض مستوى سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وقيام البنوك بتبسيط اجراءات منحها لمختلف القطاعات الاقتصادية والافراد.

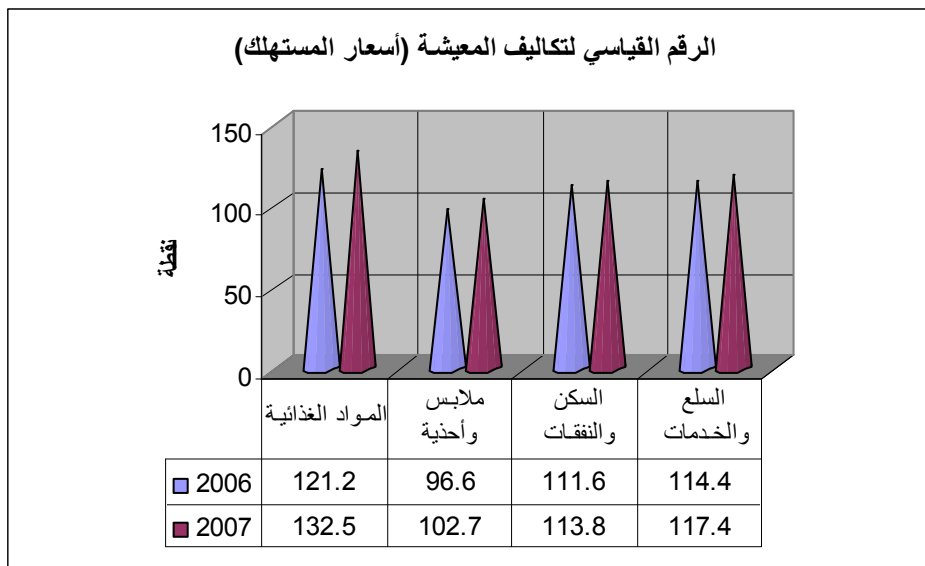


يشير الشكل الموضح أعلاه إلى إستمرار استحواذ قطاع التجارة العامة على الحصة الأكبر من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة بنسبة (21.5%) من مجموع هذه التسهيلات ، يليه قطاع الإنشاءات الذي شكل ما نسبته (17.1%) من مجموع التسهيلات ، ومن ثم قطاع الصناعة الذي استحوذ على نحو (12%) من مجموع التسهيلات الائتمانية خلال العام 2007.

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة :

توضح المؤشرات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (إعتماًداً على الرقم القياسي لعام 2002) خلال العام 2007 ليصل إلى (121.7) نقطة ، مقابل (115.5) نقطة خلال العام 2006، وبنمو نسبته (5.4%) .

◀ ويتكون الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من عدة مجموعات من السلع ، على النحو التالي:



المراجع الرئيسية :

1. نشرة مالية الحكومة – المجلد التاسع/ العدد الثاني عشر (كانون ثاني 2008)
2. تقارير ونشرات مؤسسة تشجيع الإستثمار .
3. تقارير ونشرات دائرة الإحصاءات العامة .
4. خطاب مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2008 .
5. تقرير إنجازات مؤسسة المناطق الحرة للعام 2007.
6. المواقع الإلكترونية لكل من:
 - البنك المركزي الأردني.
 - دائرة مراقبة الشركات.
 - بورصة عمان.
 - مؤسسة الموانئ.
 - وزارة السياحة والآثار.

ص.خ/